

وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الرزاق الأشول في حوار لـ "الثورة":

ثمان لجان تدرس تطوير المناهج وفقا لمخرجات الحوار..وتعليم الفتاة على رأس اهتماماتنا

حوار/محمد السيد

نواصل حوارنا مع الدكتور عبد الرزاق الأشول وزير التربية والتعليم في حلقة ثانية وأخيرة، كانت أكثر سخونة وأكثر صراحة لوزير وجد نفسه يحارب في عدة جبهات وفي وقت واحد وفي معركة تعددت ساحاتها وجبهاتها، مع إصرار على أن الرابطة البيضاء لا مكان لها في ميدان التعليم. وزير التربية يؤكد بأن حدود الجرح ومشكلته التي يصفها بـ"الركان"، تم تشخيصه، لافتا إلى أن الخطة العشرية التي سيتم إعدادها ستكون بنظره "روشة العلاج"، مؤكداً بأن هناك الكثير والكثير من هوم التعليم تشكل له مصدر قلق يومي. مشدداً على أن تعليم الفتاة وتطوير المنهج والتعليم الأهلي يحظى باهتمام وزارته. وأوضح الوزير الأشول أن إطلاق العديد من المشاريع التي حققت نجاحاً، يهدف للنهوض بالعملية التعليمية. داعياً ومناشداً الجميع إلى النأي بالصراع الحزبي والسياسي، وأن تكون "رابطة الوطن" هي محل تنافس الجميع.. وإلى حصيلة الحلقة الثانية والأخيرة من الحوار الصحفي.

• أين تعلم الفتاة من اهتمامكم؟

- وزارة التربية وضعت تعليم الفتاة على رأس اهتمامها، باعتبار المرأة ركيزة أساسية مع الرجل وشريكته في بناء اليمن الجديد. ولا أبالغ إذا قلت "إن المرأة ليست نصف المجتمع بل كل المجتمع" لذا فإن الوزارة وجهت الاهتمام إلى تعليم الفتاة، وهناك برنامج يهتم بهذا الموضوع إلى جانب قيامنا بوضع أنشطة تحضيرية هدفها سد الفجوة بينها وبين الذكور في الالتحاق، فلدينا مشروع "النقد مقابل الغذاء" تُعطي الوزارة بعض المساعدات الغذائية للأسرة حتى تبقى الفتاة في المدرسة. كما لدينا مشروع "التحويلات النقدية" و"بدل مواصلات" في بعض المناطق، كل هذا بهدف الإبقاء وتشجيع الفتيات على التعلم أضاف إلى ذلك برنامج معلمات الريف حيث نركز على المناطق الريفية التي تشهد تسرباً شديداً للفتيات من المدارس.

والفجوة كبيرة جداً فيما يتعلق بالتسرب، ولذلك سيكون هناك مشروع مع البنك الدولي المرحلة الثانية من مشروع "التعليم الثانوي وتعليم الفتاة" الذي يهدف إلى الاهتمام بالفتاة اليمنية للحصول على حقها في التعليم وتصبح أداة فاعلة لبناء اليمن الجديد.

مشاريع على الأرض

• الوزارة أطلقت عدداً من المشاريع التي اعتبرتها بالهامية "القرارة المبكرة، مشروع المتفوقين جوائز التميز التربوي" أهمية ذلك؟

- لقد وجدنا من الأهمية بمكان إطلاق العديد من المشاريع للنهوض بمستوى العملية التعليمية في البلاد، فأطلقنا مشروع تطوير المناهج الدراسية (العلوم والرياضيات) وتدريب المعلمين، ولعل أهمها مشروع "نهج القراءة المبكر" حيث يتم الآن تجريب المشروع في 1200 مدرسة، وفي العام القادم سنبدأ عملية التعميم على جميع المدارس الأخرى.

كما أطلقنا مشروع المتفوقين بعد أن رأينا من خلال التحليل على الأرض أن الوزارات المتعاقبة، لم تعط المبدعين والمتفوقين أي اهتمام وبالتالي كان لا بد أن يكون هذا الجانب مسار من مسارات التطوير والتحديث التربوي وهذا المشروع جاء انعكاساً وترجمة لرؤية فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، الذي وجه الوزارة للعمل على تأسيس مدرسة في إطار كل محافظة تهتم بتقديم هذا النوع من التعليم، فبدأنا بإصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتأسيس مدرسة بصنعاء للمتفوقين هي مدرسة جمال عبدالناصر، إلى جانب مدرستين قائمتين في عدن وحضرموت، والذي يزور مدرسة جمال يلص أممية هذا النوع من التعليم ونحن ماضون للتوسع في هذه الخطوة لتشمل محافظات أخرى حتى نستكمل الاهتمام بهذه الشريحة إيماناً منا بأن اليمن الجديد لا يمكن أن يتم بناؤه ما لم يكن هناك أدوات، ومن أهم أدوات هذا البناء هم العلماء والمفكرين والمتفوقين والموهوبين والقادة، إلى جانب ذلك قمنا بتأسيس "أمانة عامة للجوائز" هدفها الاهتمام بتشجيع المعلم على التميز والابتكار في الوقت ذاته الاهتمام بالوظائف الإدارية الأخرى، بالإضافة إلى تأسيس جائزة ابتكارات المبتعث الصغرى والتي تهدف لتنمية مهارات الابتكار لدى الطلاب والطالبات.

المانحون

• في عهد الوزير الأشول حصل حشد تمويلي لدعم التعليم رغم اعتذار المنظمات الدولية في وقت سابق عن مواصلة الدعم تعلقكم؟

- لقد حاولنا استعادة ثقة المانحين بالوزارة واستثمرنا هذه الثقة في حشد هذا التمويل ونشر أننا مارلنا بحاجة إلى تعزيز هذه الثقة بشكل أكبر وهذا يستدعي منا تطوير أساليبنا وأن نُجذر مبادئ الحكمة والحكم الرشيد وأن نعزز مبدأ الشفافية والمساواة والرقابة، بحيث نخلق صورة شفافة لدى شركائنا بأننا قادرين على أن ننفذ وفقاً لأعلى معايير الشفافية. كما فعلنا مجموعة التعليم المحلية، وهناك لقاء شهري لهم ويتولى إدارة هذه المجموعة أحد الشركاء.

وقيادة وزارة التربية تحرص على حضور هذه اللقاءات، أيضاً لهم دور في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم لأننا نؤمن بأن هؤلاء المانحين هم معنيون معنا وبالتالي يكونون قريبين من كل مراحل العملية التربوية لأننا نريد أن نوفر لكل طفل يعني تعليماً يتميز بالجودة والنوعية.

• مقاطعاً كم إجمالي هذا الدعم الذي حصلتكم عليه؟

- تقريبا 300 مليون دولار.

التعليم الأهلي

• كيف ترون واقع التعليم الأهلي، وماذا عن سلطة ورقابة الوزارة على هذا النوع من التعليم؟

- سؤال يجعلنا حقيقة نحدث أنات وأهات لما نرى من وضع وواقع للتعليم الأهلي فهناك قانون ينظم هذا النوع من التعليم ووزارة التربية من ضمن مسارها الاهتمام بتطوير مثل هذا النوع من التعليم، لهذا ذهبنا إلى لجنة التربية بمجلس النواب وندرسنا معهم عملية تطوير قانون التعليم الأهلي، الخطوة الثانية حدتنا مبالغ تشغيلية لإدارة العامة للتعليم الأهلي وبالتالي قمنا خلال



أناشد الجميع النأي بالتعليم عن الصراع الحزبي والسياسي

العام الماضي، فكان أول أنشطتها إجراء إحصاء متكامل لكل مدارس التعليم الأهلي على مستوى الجمهورية وحددنا فيها، بشكل موضوعي ما هي المدارس وما هي التي بها اختلالات وقصور ثم أردنا ذلك برسائل لكل المدارس بالمحافظات بما يجب عليها أن تقوم به لتصحيح أوضاعها وحددنا لهم شهر 11/ 2013م آخر فرصة لعملية الاستكمال، ثم قمنا بإنزال فريق آخر لكي ننفذ على عملية التحسين وتصحيح المسار الذي وجهنا به تلك المدرسة.

ووجدنا فعلاً بأن هناك مدارس صححت أوضاعها بشكل كامل، ومدارس استكملت بشكل كبير وأخرى بشكل جزئي وخلال شهر أو شهرين من الآن سوف ندشن دليل دخول بعض هذه المدارس في الاعتماد المدرسي، بمعنى كيف نحصر بأن هذه المدارس تتوفر فيها معايير الجودة وهناك دليل إجرائي يعد لذلك، ومن مكوناته ملف التقدم والتقييم الذاتي والخارجي والشروط والمعايير والشواهد التي ينبغي للمدرسة أن تقيم من خلالها وبعد ذلك كيف ينبغي لأفريقها أن يُدرب على إعداد خطة تطوير سنوية بحيث ترتقي بخدماتها التربوية والتعليمية، حتى تحصل على شهادة ضمان الجودة في تقديم خدماتها.

ونحن أعطينا فرصة للمدارس التي لم تُصحح أوضاعها وبعد ذلك إما التصحيح أو الإغلاق، وأقول هنا نحن جادون وماضون في إغلاق المدارس المخالفة على الرغم من أن مشكلتنا تكمن في أن السلطة المحلية في إطار المديرية والمناطق التعليمية، التي تتباطأ في القيام بمهامها أو عدم القيام بذلك.

لذا فهي فرصة من خلال صحيفة الثورة لدعوة تلك الجهات للعب دور إيجابي من خلال القيام بأداء مهامها بهذا الشأن، فلا بد فعلاً من تطبيق المعايير وصولاً إلى أن يكون التعليم الأهلي تعليماً جيداً وفعالاً، كما أوجه الشكر للمدارس المتميزة.

رفع الظلم

• لكن المعلم يلقي الكثير من الظلم في مدارس التعليم الأهلي؟

- لقد وجهنا العديد من الرسائل والتعميمات إلى مدارس التعليم الأهلي، بخصوص هذا الشأن، منها تعميم بضرورة التاميم للمعلمين في مؤسسة التاميم، كما حددنا الحد الأدنى للأجور وهو ثلاثون ألف ريال.. وتأتينا بعض الشكاوى من المعلمين ضد عدد من الإدارات المدرسية، يشكون فيها من التمتع والظلم ونحن نقوم بتوجيه السلطة المحلية في إطار تلك المناطق بالقيام بواجباتها من خلال النزول الميداني للتأكد من الشكوى، والعمل على علاجها وفقاً للقانون.

المدرسون في الخارج

• معالي الوزير.. ماذا عن المعلمين بالخارج؟

- هذا موضوع ذو شجون، ووزارة التربية أيضاً من منطلق مسار تحديثها وتطويرها وإعادة توزيع المعلم وإصلاح كشف الراتب أيضاً إصلاح أوضاع المعلمين، ونعرف للأسف الشديد بأن هناك الكثير من المعلمين غائبين ومغتربين خارج البلاد وهناك منتدبون والبعض تحاييلوا فأصبحوا موجهين ومستشارين ومشرفين.. كل هذا الوضع يحتاج

ثمان لجان تدرس تطوير المناهج وفقا لمخرجات الحوار..وتعليم الفتاة على رأس اهتماماتنا

على رأس اهتماماتنا

قاعدة معلومات لمعرفة عدد المدرسين بالخارج ورسائل بمخالفات بيع الكتب للنائب العام

المدارس الأهلية أمامها مهلة.. "التصحيح" أو «الإغلاق»

تمكنا من استعادة ثقة المانحين فنجحنا في الحصول على دعمهم

ورقمية، وبالتالي نعرف من أين العبث والاختلال، ونحن ماضون في استكمال هذا المشروع.

التعليم في الدولة الاتحادية

• كيف ترى مستقبل التعليم في ظل دولة اتحادية من أقاليم؟

- وزارة التربية والتعليم استشعرت مسؤوليتها في هذا الجانب فما أن تم إقرار وثيقة الحوار الوطني حتى شكلنا لجنة تقوم على دراسة أنظمة التعليم في الدول الاتحادية ثم تم الجلوس مع شركائنا في البنك الدولي وضمنا في خطة مشروع تطوير التعليم أنشطة يتم من خلالها الوقوف على الدول الاتحادية وطبيعة أنظمة التعليم بها، بحيث يتم الإطلاع والاستفادة من تجاربها وأيضاً حددت عدد من الأنشطة والورش التي ستستفيد على مستوى الوطن، نهدف من خلالها إلى تحديد جملة من الأدوار والمسؤوليات المهام تخرج على شكل قانون ولوائح تحدد بشكل دقيق مسؤولية المركز بالنظام التربوي ومسؤوليات الإقليم والولاية والمديرية، وإن شاء الله نستكمل هذه الجهود حتى نطمئن بأننا نعد صيغة تلبي طموح اليمنيين بهذا الجانب.

الشكر للرئيس والحكومة

• دكتور، نترك لكم حرية اختتام هذا الحوار؟

- أولاً، أؤمن تفضيلاً عاليًا الدور الكبير الذي تلعبه صحيفة الثورة كمركز تنويري وتحقيقي.

كما استغل هذه الفرصة لكي أوجه الشكر لشركائنا المانحين على جهودهم الكبيرة والرائعة في دعم العملية التعليمية باليمن وتطويرها وتحديثها.

كما هو طلب ورجاء منا ودعوة إلى الجميع بالنأي عن المؤسسات التعليمية والتربوية عن أي صراع حزبي أو سياسي وأن يجعل الجميع التنافس فقط من أجل راية واحدة هي راية الوطن. كما هي مناسبة هامة لأوجه جزيل الشكر والعرفان لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي على اهتمامه ومتابعته الخاصة للنظام التعليمي ومشاكله وهمومه وتفاعله، كما أن الشكر موصول أيضاً إلى رئيس مجلس الوزراء على الرعاية الكاملة في هذا الجانب. وفي الأخير طلب ورجاء إلى كل عضو في الأسر التربوية والتعليمية بأن يقوم بدوره ومسؤوليته على أكمل وجه.

وأكرر بأن التعليم مسؤوليتنا جميعاً. أتمنى أن ننضمي جميعاً كشركاء وفريق واحد همنا وهدفنا هو الطالب اليمني والعلمية التربوية حتى نتمكن من إيجاد طالب متميز وطالبة متميزة يمتلكان مهارات وإبداعات تمكننا من الولوج إلى مجتمع المعرفة ومن ثم اقتصاديات المعرفة التي تمثل فعلاً دخولنا بحق إلى القرن الحادي والعشرين.

- كما نتمنى خلق شراكة حقيقية مع إخواننا وزملائنا في وسائل الإعلام، خدمة للعملية التعليمية وتطويرها والعمل على خلق وعي مجتمعي نقف من خلاله على المشكلات والصعوبات التي يواجهها التعليم ونمضي أيضاً في نقد الذات والخروج بتصورات لتجاوز هذه الصعوبات للوصول إلى تعليم ذو جودة ونوعية بمسؤولية مشتركة، وما أرجوه من الإعلاميين هو أن يكونوا أصدقاء لوزارة التربية يساعدها على خلق وعي مجتمعي خاصة بقضايا هامة كمحو الأمية والأطفال خارج المدارس وغيرها من المشكلات والاختلالات في العملية التربوية والتعليمية وصولاً إلى تعليم ذو جودة ونوعية إن شاء الله.

المواصفات والمعايير وبالتالي معلماً قادراً على أن ينفذ هذا المنهج وطالباً يستوعبه، يقلقني الكثير والكثير والكثير.

المنهج المدرسي

• دكتور عبد الرزاق، المنهج المدرسي له 12 عاماً دون تطوير، تعليقكم؟

- هذه القضية تحظى باهتمام الوزارة ولدينا خطة في ذلك وبدانا في تطوير كتب الصف الأول وأدجزنا بدأت في مخاطبة الجهات المعنية ذات العلاقة وحصلنا على معلومات رائعة في هذا الجانب وربطنا قاعدة بياناتنا مع مصلحة الهجرة لمعرفة المسافرين، وهناك العديد من المعلومات التي حصلنا عليها في هذا الجانب كما أن هناك لجنة تقوم بعملية التحليل والدراسة لعدد المدرسين المغتربين بالخارج وقد خلدنا إلى وضع عدد من المعايير لتحليل من هم مغتربون تتمثل لمن هو مجاز ويدرس في الخارج ومن هو مسافر لعذر مرضي ومن هو مسافر وله أكثر من ستة أشهر أو أكثر من سنة وهكذا. وسوف نقوم بتحليل هذه المعلومات وسوف نحصل على معلومات ونتائج كاملة بهذا الخصوص.

عملية جراحية

• هل تتفق مع القول بأن الوضع التعليمي في البلاد يحتاج إلى عملية جراحية معقدة، وهل الوزير الأشول بدأ في وضع يده على الجرح خلال العامين الماضيين؟

- فيما يتعلق بتحديد الجرح وحدوده ومشكلته نقول فعلاً استطعنا ذلك، وفيما يتعلق بالوصفة العلاجية التي ينبغي أن نبدأ فيها لعلاج هذا الجرح مع تحفظي على كلمة الجرح لأن الوصف لا يتناسب مع حجم هذا الاختلال والعبث الحاصل، فما كان موجوداً يُمكن وصفه بـ"الركان والانهار" لذا فإن الخطة العشرية التي سننضمي بإنجازها بعد انجاز رؤية التعليم الشاملة إنشاء الله

بالمسح الشاق خلال عشر سنوات واتوقع انها الخطوة المنطقية، شريطة أن نوفر في نفوسنا جميعاً نية مخلصه وصادقة وجادة وأن ننضمي بكل فعالية في تنفيذ هذه الخطط والبرامج وأن نوفر تمويلاً حكومياً مقدراً لهذا الموضوع وأيضاً أن نلتزم بمخرجات الحوار في التعليم لأنها مخرجات علمية وموضوعية لا تُقصد وتصيب في تطوير التعليم ومعالجة مشاكلة وصعوباته.

الكتاب

• هناك إشكالات فيما يتعلق بالكتاب المدرسي وتوزيعه وطباعته؟

- الوزارة تبذل جهوداً كبيرة، فيما يتعلق بضبط الاختلالات في هذا الجانب، فقد تمكنا والحمد لله في هذا العام لأول مرة من طباعة جميع الكتب وتوزيعها للطلاب في الوقت المحدد، الكتاب حقيقة وجدنا أنه يعاني من اختلال ونحن بحاجة إلى مراعاة شروط طباعته ومراعاة بعض الجوانب الفنية المتعلقة بالكتاب وهذه المشاكل كلها أصبحت ظاهرة أمامنا ونحن ماضون بفعالية وقوة في إيجاد كتاب متميز بين أيادي أبائنا الطلاب، إلى جانب أننا استطعنا توقيف العبث والفساد الموجود في إطار مدخلات هذا الكتاب ومن ذلك استطعنا توفير أكثر من 4 مليارات ريال إلى خزينة الدولة من خلال تخفيض أسعار الورق.

إلى النائب العام!

* مقاطعاً، بس لازلنا ظاهرة بيع الكتب تبرز من وقت لآخر؟

-الوزارة تعاملت مع ظاهرة بيع الكتب المدرسة على الأرصفة والشوارع، وباعتبار أن الوزارة ليست جهة ضبط قعد وجهت برسائل إلى النيابة العامة كونها جهة الضبط للتعامل مع هذه المشكلة وحققنا جهوداً لا بأس بها في محافظة تعز.. لكن أقول من المهم جداً إعادة النظر في عملية توزيع الكتاب حتى نطمئن فعلاً أن الكتاب المدرسي يصل إلى الطالب، وهذا يعني أن يكون التوزيع على مستوى المدرسة وفقاً لرقم، وهذا يقودنا إلى التوضيح بأنه لدينا مشروع بهذا الخصوص مشروع الرقم المدرسي الوطني، بحيث أن كل طالب في الجمهورية الجديد رقم وطني يرافقه إلى التخرج وبالتالي إذا استطعنا أن ضبط ذلك بالرقم الوطني فإننا نكون قد نجحنا في إيصال الكتب المدرسية إلى المحافظة أو المديرية أو المنطقة وفقاً لأليات ومدخلات توزيع دقيقة